فَنْقَلَاتُ ابْنِ إيازٍ البغداديِّ (ت: ٦٨١هـ) في بابِ المرفوعاتِ مِنْ خِلَالِ كتابِه (قَوَاعِدُ المُطَارَحَةِ في النَّحْوِ): مُقَارَبَةٌ حِجَاجِيَّةٌ

إعداد

أنس السيد محمد السيد

مدرس بالأزهر الشريف وباحث دكتوراة

أ.م.د/ عربي محمد أحمد محمد

أستاذ النحو والصرف والعَروض المساعد

بقسم اللغة العربية كلية الآداب جامعة المنيا

الملخص:

يتناول هذا البحث نماذجَ من الفَنْقَلَاتِ النحويَّةِ التي ذَكَرَها (ابنُ إيَازٍ) في كتابه (قواعد المطارحة في النحو) في باب المرفوعات، كالمبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، ويهدف البحث في المقام الأول إلى الوقوف على مدى قدرة ابنِ إيازٍ على توظيفِ الحِجَاجِ وآليَّاتِه في التحليلاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وتطبيقها على المسائل النحوية. جاء البحث بعد المقدمة في فصلين: الفصل الأول: الجانبُ النَّظَرِيُّ، وفيه ترجمةٌ مُوجَزَةٌ لابنِ إيازٍ، وتعريفٌ مُوجَزٌ بكتابه (قَوَاعِدُ المُطَارَحَةُ فِي النَّحْوِ)، وعرضٌ لمفاهيمِ الفَنْقَلَةِ، والمُطَارَحَةِ، والحِجَاجِ، وقوانينِ السُلَّم الحِجَاجِيّ. الفصل الثاني: الجانبُ التطبيقيُّ، وفيه دراسةٌ نحويَّةٌ لثلاثةِ نماذجَ مختارةٍ من فنقلاتِ ابنِ إيازٍ في باب المرفوعات في ضَوْءِ نظريةِ الحِجَاج، ثُمَّ جاءت الخاتمةُ لنسجِّلَ فيها أهمَّ النتائجِ التي توصّلَ إليها البحث، ومنها أنَّ أسلوبَ الفَنْقَلَةِ أسلوبٌ تعليميٌّ مبنيٌّ على الحِجَاجِ وآليَّاتِه، ويعتمد على تَخَيُّلِ مستمِعٍ له، يناقشُه ويحاورُه، ويُوَجِّهُ الأدلّة إليه مِن خلال محاوراته، كما أنَّ ابنَ إيازٍ نَجَحَ في توظيفِ الحِجَاجِ في إيصالِ فكرته إلى طلابه، وترسيخ القاعدة والتدريب عليها.

الكلمات المفتاحية: الفَنْقَلَة، ابْنُ إيازٍ، المرفوعات، قَوَاعِدُ، المُطَارَحَة، الحِجَاج.

Abstract:

This research deals with examples of grammatical shifts mentioned by Ibn Iyaz in his book (Qawa'id al-Mutarha fi al-Nahw) in the chapter on raised words, such as subject and predicate, or verb and agent. The research aims primarily to determine the extent of Ibn Iyaz's ability to employ argumentation and its mechanisms in linguistic analyses, and to apply them to grammatical issues. The research follows the introduction in two chapters: Chapter One: The Theoretical Side, which includes a brief biography of Ibn Iyaz, a brief introduction to his book (The Rules of Mutaraha in Grammar), and a presentation of the concepts of fungibility, fungibility, argumentation, and the laws of the argumentative scale. Chapter Two: The Practical Side, which includes a grammatical study of three selected examples of Ibn Iyaz's fungibility in the chapter on nominatives in light of the theory of argumentation. Then came the conclusion to record the most important results that the research reached, including that the method of "Fanqala" is an educational method based on argumentation and its mechanisms, and depends on the imagination of a listener, who discusses and dialogues with him, and directs evidence to him through his dialogues. Ibn Iyaz also succeeded in employing argumentation to convey his idea to his students, and to consolidate the foundation and train on it.

Keywords: Al-Fanqala, Ibn Iyaz, Noun with regular ending, Rules, Mutaraha, Argumentation.

المُقَدّمَة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمينَ سيِّدِنَا محمّدٍ، وعلى آلِه وصَحْبِه أجمعينَ.

أَمَّا بعدُ، فإنَّ تاريخنَا العربيَّ يَزْخَرُ بالعديد من العلماء الذين أسهموا في سبر أغوار اللغة العربية، وتيسير تعليمها، وهذا البحثُ يُوقِفُنا على عالِمٍ متمكِّنٍ من اللغة، وعارفٍ بأسرارها، والكتابُ الذي بين أيدينا خيرُ شاهدٍ على ذلك، وهو أَثَرٌ جليلٌ فيه مِنَ الجدّة والابتكارِ ما يُضْفِي على الدرسِ اللُّغويِّ إشراقةً جديدةً، أقصد كتابَ (قواعدُ المطارحة في النَّحوِ) لابنِ إيازٍ البغداديِّ (ت: ٦٨١هـ).

هذا الكتاب نَجِدُ فيه لمحاتٍ من الدرسِ اللغويِّ المرموق، وملاحظاتٍ، وتدريباتٍ قيِّمةٍ لا يَستغني عنها دارسٌ للعربية، وقد صاغها ابنُ إيازٍ بأسلوبٍ مميز؛ حيث يُورد القاعدةَ الأساسيةَ مدعومةً بالشواهدِ والأمثلةِ، ثم يتطرَّق إلى المسائل الخلافية، ويعرِضُها بكلِّ وضوح مع عرضِ أدلةِ كُلِّ فريقٍ، والردّ عليها بتضعيفها، أو دعمها، وفي النهاية يَبِينُ عن رأيه، وما يُرَجِّحُه في المسألة.

وفي كثيرٍ من الأحيان ما يستند ابنُ إيازٍ إلى آراءِ العلماء السابقين، وتوضيح رأيهم، وكذلك فإنه عند ذكرِه لرأيِ أحدِ السابقين لا يكتفي بذكرِ اسمِه فقط، بل يَنُصُّ على ذِكْرِ الأثرِ الذي وَرَدَ فيه؛ لذلك كان كتابُه الذي بين أيدينا جديرًا بالدرس، والتأمُّل والتدبر للوقوف على مسائله وطريقة عرضها.

دوافعُ الدِّراسةِ:

جاءت هذه الدراسةُ استجابةً لجملةٍ من الدوافع العلمية والمنهجية، أبرزُها:

١- تميُّزُ كتاب (قواعد المطارحة في النحو) لابنِ إيازٍ في عَرْضِ (الفنقلة)؛ إنَّ ابنَ إياز يعالجُ الفنقلة بوصفها أداةً حجاجيةً ومنهجيةً في النقاشات النحوية، وهو ما يميِّزُ عملَه عن غيره من النحاة، ويستدعي تحليل هذا المنهج.

٢- إبراز البعد الجدلي والمنطقي في النحو؛ يعكس تحليل الفنقلة مدى تأثر النحو العربي بالمنطق وأصول الجدل، ودراسة هذا الجانب تفتح أُفُقًا لفَهْمِ تداخل العلوم في التراث.

٣- كشف مراحل تطور الحجاج النحوي؛ إنَّ الفنقلة بوصفها عنصرًا من عناصر الجدل النحوي تمثل تطورًا في أساليب المناظرة العلمية، وتحليلها يساهم في فهم مراحل تطور هذا اللون من التفكير.

٤- ربط الفنقلة بآليّات الحجاج النحوي يكشف عن مدى تفاعل النحو مع نظريات الحجاج الحديثة.

٥- إحياء تراثٍ نحويٍّ غيرِ مشتهر؛ إنَّ ابنَ إيازٍ ليس من الأسماء الرائجة في الكتب النحوية المدروسة أكاديميًا، وتسليط الضوء على كتابه يُسهم في إعادة الاعتبار لمصادر مهملة.

٦- إبراز أهمية التفكير النقدي في تعليم النحو: الفنقلة أداة تربية على التساؤل والتفنيد والنقد البنّاء، وهي مهارة أساسية يمكن توظيفها في تعليم النحو بطرق حديثة.

٧- تحفيز الطلاب على التحليل لا الحفظ: دراسة الفنقلة تخرج الطالب من نمط الحفظ والتكرار، إلى أسلوب الفهم العميق وتفكيك البنية الحجاجية للنص النحوي.

٨- ندرة الدراسات المتخصصة في (الفنقلة) في باب المرفوعات تحديدًا: إنَّ موضوع الفنقلة لم يحظَ بعناية كافية في الدرس النحوي، رغم أهميته في الكشف عن طرائق التفكير الجدلي، والنقاش النحوي في التراث العربي.

٩- تخصيص الفنقلة في بابِ المرفوعات بالدرسِّ يتيح تحليلًا أعمقَ لبنية الجملة النحوية في مواضعها المركزية.

١٠- استثمار باب المرفوعات باعتباره أساس التراكيب النحوية، مما يجعل تتبُّع الفنقلات فيه كاشفًا عن منهج المؤلف الجدلي.

تساؤلات الدراسة:

تنطلقُ الدراسةُ من تساؤلاتٍ رئيسةٍ، منها:

ما المقصود بالفنقلة في السياق النحوي؟

كيف وظَّفَ ابنُ إيازٍ هذا المصطلح في بنية الجدل النحوي في باب المرفوعاتِ؟

ما أثرُ الفنقلةِ في التوجيه الدلالي للمسائل النحوية في باب المرفوعاتِ؟

هل وَضَّحَ ابنُ إيازٍ رأيَه في المسائل النحوية في باب المرفوعاتِ؟

كيف استطاع ابنُ إياز البغدادي توضيحَ رأيه في المسائل النحوية، وما أدلته في ذلك؟

ما موقف ابن إياز من الآراء المخالِفة، وما منهجه في الرد عليها؟

هل استطاع ابن إياز استخدام الحجاج في دحض حجج مخالفيه؟

ما الأدلة والحجج التي اعتمدها ابنُ إيازٍ في عرضه للفنقلاتِ في باب المرفوعات؟

أهداف الدراسة:

سَعَتِ الدِّرَاسَةُ إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- تحديد مفهوم الفنقلة كما استخدمه ابنُ إيازٍ البغدادي، وبيان دلالته الاصطلاحية في سياق الجدل النحوي.

٢- رصد فنقلات ابنِ إيازٍ البغداديّ في باب المرفوعات من خلال كتابه قواعد المطارحة، وتصنيفها بحسب بنيتها، وأسلوبها الجدلي.

٣- تحليل المواضع التي وردت فيها الفنقلة في باب المرفوعات في كتاب قواعد المطارحة، وبيان وظيفتها في تسلسل المحاججة النحوية.

٤- رصد الأساليب الحجاجية المرتبطة بالفنقلة، كالتنقل من مسألة إلى أخرى، والاعتراض، والانتقال بين المقدمات والنتائج.

٥- الكشف عن الأثر المنطقي للفنقلة في بناء الدليل النحوي، وبيان مدى تأثر ابن إيازٍ بطرائق الجدل الكلامي أو الأصولي.

٦- إبراز القيمة المنهجية لكتاب (قواعد المطارحة في النحو) في تطوير أدوات الحجاج النحوي، وإحياء شخصية علمية لَمْ تَنَلْ حظَّها من البحث.

٧- الإسهام في ربط النحو العربي القديم بأساليب الجدل المنطقي، واستثمار هذا الربط في فَهمٍ أعمقَ لبنية التفكير النحوي.

٨- تأصيل مفهوم الفنقلة بوصفها آليَّةً حجاجيةً نحويّةً، تجمع بين التراث اللغوي والنظريات الحجاجية المعاصرة.

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعةُ البحث ومسائلُه أنْ يعتمدَ الباحث المنهج الوصفيّ، مع الاستعانة بالأدوات التحليلية.

الدراسات السابقة:

على الرغم مِمَّا يحتويه كتاب (قواعد المطارحة في النحو) لابنِ إيازٍ من موضوعاتٍ مهمةٍ، ومسائلَ دقيقةٍ، فإنّه لم يَحْظَ بالقدر المناسب من الشهرة والدراسة، وقد رصد الباحثُ بعضًا من الدراسات السابقة المتعلِّقة بالكتاب وبالفَنْقَلَةِ، على النحو التالي:

أ- الدراسات المتعلِّقة بكتاب (قواعد المطارحة):

١- الحذف النحوي عند ابن اياز البغدادي (٦٨١هـ) في كتابه قواعد المطارحة في النحو: دراسة وصفية وتحليلية، إعداد: خديجة فايز بني عيسي (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك ٢٠١٤م، تناولت الباحثة ظاهرة الحذف، وأسبابه، وأغراضه، وشروطه، وقامت بتوضيح موقف ابنِ إيازٍ، وموافقته للقواعد التي أرساها النحاة حول هذه الظاهرة.

٢- التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي في كتابه قواعد المطارحة في النحو: نوال طالب فرج الصعيدي، تحت إشراف: أ.د/ عبدالعزيز بن حميد بن محمد الجهني، حولية كلية العربية بنين بجرجا، جامعة الأزهر، العدد ٢٥، الجزء ٤، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، ص ٣٧٣٣: ص ٣٧٩٤.

جاءت الدراسة في مبحثين، تضمن المبحث الأول مطلبين، هما: نبذة يسيرة عن العالم النحوي ابن إياز، والحديث عن التحليل النحوي، مفهومه، ومستوياته، وتناول المبحث الثاني

سمات التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي من خلال كتابه (قواعد المطارحة في النحو). ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التحليل الإعرابي عند ابن إياز قد اتسم بملامح عامة كان أبرزها الاهتمام بالمعنى المعجمي والدلالي. كما أكدت النتائج على مراعاة ابن إياز للقرائن اللفظية والمعنوية في توضيح الوظيفة النحوية للمُفردة المُحللة في التركيب.

٣- اعتراضات النحويين على الدليل العقلي في كتاب قواعد المطارحة: جالاك حسين سعيد، جامعة كرميان، كلية التربية، ٢٠٢٢م.

٤- علة الحمل عند ابن إياز البغدادي في كتابه (قواعد المطارحة في النحو) : د/ علي نجار محمد حسن، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، العدد ٤٣، ٢٠٢٣م، ص ٥٣٩: ص ٦١٤.

جاء البحث في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمة. تناول الباحث في المقدمة أهميةَ الموضوع، وخطةَ البحث، وفي التمهيد جاء الحديث عن حياة ابن إياز، وآثاره، والتعريف بكتابه (قواعد المطارحة)، وجاء الحديث في المبحث الأول عن علة الحمل، وصورها، ثم تحدث المبحث الثاني عن ضوابط علة الحمل عند ابن إياز، وما وقع في كتاب (قواعد المطارحة) من صور للحمل. ومن أهمِّ النتائج التي أسفر عنها البحث أنَّ علة الحملِ قد أبانت موافقة ابنِ إيازٍ مذهبَ البصريين في أكثر اختياراته.

٥- الكفاية التواصلية في النحو التعليمي كتاب قواعد المطارحة لابنِ إيازٍ (٦٨١هـ) أنموذجًا: أسماء عبد الباقي محمد الموصلي، مجلة آداب المستنصرية، مجلد ٤٨، عدد ١٠٧، أيلول ٢٠٢٤، ص ١٢٢: ص ١٤٤.

ناقش البحثُ تبنِّيَ ابنِ إيازٍ في كتابه قواعد المطارحة المنحى التعليمي التربوي في إيصال القواعد النحوية إلى طلاب العلم بأسلوب متيسر من دون تعقيد، أو إبهام مشفوعًا بالشواهد، والآراء المتعددة واضعًا بين يدي المتعلم نماذج تدريبية من الشواهد الشعرية.

ب- الدراسات المتعلِّقة بمصطلح (الفَنْقَلَة):

١- الفَنْقَلَةُ عند الزَّمخشري بين الدلالة والحجاج، د: عادل راضي جابر الزركاني، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ١٩، السنة ٧، ٢٠١٥م، ص ١: ص ٢٣.

٢- فَنْقَلَاتُ الزمخشري النحوية في سور الحواميم دراسة تأصيلية تحليلة: د/ علي نجار محمد حسن، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، جامعة الأزهر، العدد ٢١، الجزء ٦، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م، ص ٥٦٣٥: ص ٥٧٠٨.

٣- الفَنْقَلَةُ في كتاب سيبويه، إعداد: أحمد علي حيَّاويّ (رسالة ماجستير)، إشراف الأستاذ: رضا هادي حسون العقيديّ، قسم اللغة العربية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٤- الفَنْقَلَةُ مواضعُها وصِيَغُها في النحو العربيّ: د. عبد المقصود محمد الخولي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٣٩، الرسالة ٥٢١، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، يونيو ٢٠١٩، ص ٩: ص ١٢٢.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في فصلين، تسبقهما مقدّمة، وتليهما خاتمةٌ سجَّل فيها الباحثُ أهمّ نتائج بحثه، ثم قائمة المصادر والمراجع، وذلك على النحو التالي:

- المقدمة.

- الفصل الأول: الجانبُ النَّظَرِيُّ، وفيه ترجمةٌ موجَزةٌ لابنِ إيازٍ، وتعريفٌ موجَزٌ بكتابه (قواعد المطارحة في النحو)، وعرضٌ لمفاهيمِ الفَنْقَلَةِ، والمُطَارَحَةِ، والحِجَاجِ، وقوانينِ السُلَّم الحِجَاجِيّ.

- الفصل الثاني: الجانبُ التطبيقيُّ، وفيه دراسةٌ نحويَّةٌ لثلاثةِ نماذجَ مختارةٍ من فنقلاتِ ابنِ إيازٍ في باب المرفوعات في ضَوْءِ نظريةِ الحِجَاج.

- الخاتمة.

- قائمة المصادر والمراجع.

وأخيرًا؛ فهذا عَمَلُ باحثٍ يَجْتَهِدُ، إنْ أصابَ فهو توفيقٌ وفضلٌ مِنَ الله وكرمٌ كبيرٌ، وإنْ أخطأَ أو قَصَّرَ فهذا مِنْ نفسِه، ومِنْ جَهْلِه، ومِنَ الشَّيطانِ، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [سورة البقرة: ٢/ ٢٨٦]، و﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ﴾ [سورة الأعراف: ٧/ ٤٣].

الفصل الأول: الجانب النَّظَرِيُّ، ويشملُ ما يلي:

- **ترجمةٌ موجَزةٌ لـ(ابنِ إيازٍ)[١]:**

– **اسمُه ونسبُه:** هو أبو محمد الحسينِ بن بدرِ بن إيازِ بن عبدِ الله، العلامةُ جمال الدين، المنعوت بالجمال، ويُعرف اختصارًا بـ(ابن إيازٍ)، من أشهر نُحاةِ عصره، ويُعِدُّه المؤرخون من نحاة المدرسة البغدادية المتأخرين.

– **شيوخُه:** أخذ ابنُ إيازٍ النحوَ عن جماعةٍ من شيوخ عصره، منهم: رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي (ت: ٦٣٧هـ)، وعبد اللطيف بن محمد بن علي ابن القُبَّيْطِيّ (ت: ٦٤١هـ)، وسعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسيّ (ت: ٦٤٥هـ)، وسمّاه: سعد الدين المغربي، وتاج الدين الأُرموي صفي الدين عبد المؤمن بن فاخر (ت: ٦٥٦هـ).

– **تلاميذُه:** تولّى ابنُ إيازٍ –رحمه الله– التدريس بالمدرسة المستنصرية؛ فأخذ عنه خَلْقٌ كثيرٌ، منهم: عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي، المعروف بابن القواس، (ت: ٦٩٤هـ)، قطب الدين أبو أحمد الرومي سنجر بن عبد الله، (ت: ٦٩٥هـ)[٢]، وابن الطبال: أبو الفضل إسماعيل بن علي بن أحمد بن إسماعيل، عماد الدين بن الطبال (ت: ٧٠٨هـ) ، وتاج الدين ابن السباك الحنفي، (ت: ٧٥٠هـ)[٣].

---

(١) يُنْظَرُ في ترجمته: الوافي بالوَفَيَات: ١٢/ ٢١٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروزابادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، ط:١، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص:١٢٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٥٣٢، ومقدمة تحقيق (قواعد المطارحة)، ص: ٩.

(٢) يُنْظَرُ: تاريخ علماء المستنصرية: ناجي معروف، ط:١، مطبعة العاني، بغداد ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م، ص:٢٤١هـ.

(٣) يُنْظَرُ: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٥٣٢.

- مُصنَّفَاتُه:

أَلَّفَ ابنُ إيازٍ -رحمه الله- العديد من الكتب في النحو والصرف، منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مفقود، من هذه المؤلفات:

- الإسعاف في مسائل الخلاف، أو المسائل الخلافية.
- إعراب أبيات مشكلة من شعر المتنبي، ذكره الصفدي عند ترجمته للمتنبي.
- شرح التعريف بضروريّ التصريف لابن مالك. (مطبوع)، حققه د/ هادي نهر، د/ هلال ناجي المحامي، ط١، دار الفكر، عمّان، الأردن ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- قواعد المطارحة في النحو، وهو مصدر الدراسة. (مطبوع)
- المحصول في شرح الفصول، وهو شرح لفصول ابنِ مُعْطٍ. (مطبوع)
- المآخذ على المتبع، أو مآخذ المتبع، للتعليق على كتاب (المتبع في شرح اللمع) للعكبري.
- **وفاتُه:** تُوفِّيَ ابنُ إيازٍ في ليلةِ الخميسِ الثالثَ عشَرَ من ذي الحجة، سنة (٦٨١هـ) إحدى وثمانين وستمائة من هجرة النبيّ (صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ).

- **تعريفٌ مُوجَزٌ بكتاب (قواعد المطارحة):**

مَنْحَى هذا الكتاب تعليميٌّ، فيه كثيرٌ من التدريبات والتطبيقات، لكنَّ الطالبَ الذي يرمي ابنُ إيازٍ إليه تعليمه ليس طالبًا مبتدئًا، إنما طالبٌ قطع شوطًا طويلاً في النَّحو[١].

وعن محتوى الكتاب يقول ابنُ إيازٍ: "وقد وضعتُه في خمسِ مقدماتٍ ونتيجةٍ"[٢]، وذلك على النحو التالي:

المقدمة الأولى: في (أقسام الكلمة)، والمعرب والمبني من الأسماء والأفعال.

المقدمة الثانية: في (العوامل)، وقسَّمها إلى عوامل لفظية، وأخرى معنوية، فاللفظية منها ما يعمل بحق الأصل، ومنها ما يعمل بالشبه، ومنها ما يعمل بالنيابة، والمعنوية تحدَّث عن رافع المبتدإ والخبر، والفعل المضارع.

---

(١) يُنْظَرُ: علة الحمل عند ابن إياز البغدادي في كتابه (قواعد المطارحة في النحو)، د: علي نجار محمد حسن، ص: ٥٥٣.

(٢) قواعد المطارحة في النحو، ص: ٣.

المقدمة الثالثة: في (المعمولات)، وجعلها قسمين: أحدهما (الأسماء) ذكر فيه المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والآخَر (الأفعال) تحدَّثَ فيه عن المجزومات.

المقدمة الرابعة: في الجمل التي لها محل من الإعراب.

المقدمة الخامسة: في الحروف والأدوات.

النتيجة: قال فيها: "اعلم أنِّي أذكر فيها أبياتًا للعرب، ولِمَنْ جَرَى في علوِّ الطبقة مجراهم، تشتمل على بحثٍ وإعراب، إذا ضبطها السامع كان ذلك مثالًا له، يقيس غيرَه عليه، ويردّه عند الحاجة إليه"(١).

- **مفهومُ الفَنْقَلَةِ:**

– **الفَنْقَلَةُ لغةً:** تُعدُّ الفَنْقَلَةُ مصطلحًا حديثًا قياسًا إلى تبيين الجذور اللغوية للأفعال في اللغة العربية، بل إنها تركيب لغوي منحوت، مأخوذ من قولهم: (فإن قِيْلَ: ...، قُلْتُ ...)، أو (فإن قال: ...، قُلْتُ: ...)، (فإن قُلْتَ: ...، قُلْتُ ...)، ويشابه هذا التركيب مصطلحات أخر مشهورة في اللغة العربية، مثل البسملة، وهي اختصار (بسم الله الرحمن الرحيم)، والسبحلة، وهي اختصار (سبحان الله)، والحوقلة، وهي اختصار (لا حول ولا قوة إلا بالله)، والحيعلة، وهي اختصار (حي على الصلاة، حي على الفلاح) ... وما إلى ذلك.

– **الفَنْقَلَةُ اصطلاحًا:** لا يوجد تعريفٌ دقيقٌ للفَنْقَلَةِ في اصطلاح العلماء ما خلا بعض الإشاراتِ التي تفيد في تحيد مفهومها، من ذلك ما ذكره ناصر الغامدي: "ولهذا يكثر في حجاجه من الفَنْقَلَةِ (فَإِنْ قِيْلَ، فَإِنْ قُلْتَ) لدفعِ اعتراضٍ موهومٍ، أو شبهة حائمة"، وحدَّدها سعد هجرس بقوله: "كلمة مركَّبَةٌ تعبِّر عن طريقةٍ في النقاش والجدالِ"، وإنَّه من خلال تتبُّعِ صِيَغِ الفَنْقَلَةِ، وأوجه استعمالها في النحو العربيّ لُوحِظَ أنَّ صِيَغَ ووردها متنوعةٌ، فتارة تكونُ (فإن قِيْلَ: ...، قُلْتُ ...)، أو (فإن قال: ...، قُلْتُ: ...)، (فإن قُلْتَ: ...، قُلْتُ ...)، (فإن قالوا: ...، قُلْنا ...)، (فإن قِيْلَ: ...، قُلْنا ...)، (فإن قِيْلَ: ...، أَجَبْتُ ...)، (فإن قُلْتَ: ...، أَجَبْتُ...)، إلى غيرِ ذلك؛ ولهذا فالفَنْقَلَةُ من التراكيبِ المنحوتة غي المقيّدة بلفظين محدِّدين

(١) **قواعد المطارحة في النحو، ص: ٢٥٨.**

لأصلِ تكوينها، وبهذا يُمكن تعريفُها اصطلاحًا على النحو التالي: (الفَنْقَلَةُ: تركيبٌ منحوتٌ حديثٌ في اللغةِ، يستعمله النحاة والفقهاء في الحِجَاجِ والمناقشة والمناظرة لدفعِ حُجَّةٍ واقعةٍ أو مفترضة، وإغلاق الجدال عند المُجيدِ لها أكثر من الطرف الآخَرِ، وهي وسيلة تعليمية استُعين بها منهجًا في فتقِ الذهن، وتطوير العبقرية)[١].

وقِيلَ أيضًا: الفَنْقَلَةُ أسلوبٌ تعليميٌّ يقوم أساسًا على طرحِ استشكالٍ بافتراضِ سؤالٍ ثُمَّ الجوابِ عنه، ولها صِيَغٌ عدَّةٌ مِنْ أشهرِها: (فَإِنْ قُلْتَ ... أجبتُ)، أو (فَإِنْ قِيْلَ: كذا ... فالجوابُ كذا)، أو (فَإِنْ قَالَ قائلٌ: كذا ... قِيْلَ...)، وهي طريقةُ السؤالِ والإجابةِ[٢].

- **مفهومُ المُطَارَحَةِ:**

لفظةُ المُطَارَحَةِ من الألفاظِ التي تثير في نفس المستمع الرغبةَ، والشوقَ إلى المتابعة، واستخدامُها عزيزٌ في اللغة العربية، ويتنوَّعُ معناها على حسب السياق الواردة فيه.

وإذا رَجَعْنَا إلى المعاجم العربية نَجِدُ قدامة بن جعفر(ت: ٣٣٧هـ) يذكر في كتابه جواهر الألفاظ قولَه: "ما زالَ يطارحه الكلام، ويراجمه أشدَّ من وَخْزِ السهام، ووَقْعِ الحسام[٣]".

أما ابنُ دُرَيْدٍ (ت:) فقد قال: "ما جاء على أُفْعُوْلَةٍ: أُطْرُوْحَة، مسألة يطرحها الرَّجُلُ على الرَّجُلِ"[٤]، ولعلَّ هذا المعنى يشير إلى تداول الكلام، ومناقشتِه بين الرفقاء والمتناظرين.

يقول سعيد الشرنوبي: "طارحه الكلامَ والشِّعْرَ والغناءَ مطارحةً: ناظره وجاوبه، وألقى كلٌّ منهم الأسئلة على الآخر[٥]".

---

(١) يُنْظَرُ: الفَنْقَلَةُ مواضعُها وصِيَغُها في النحو العربيّ: د. عبد المقصود محمد الخولي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٣٩، الرسالة ٥٢١، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، يونيو ٢٠١٩، من ص٩: ص١٢٢.

(٢) مباحث في علوم القرآن: صبحي الصالح، ط: ١٠، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧م، ص: ٢٩٤.

(٣) جواهر الألفاظ لابن قدامة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٢م، ص: ٣٧٦.

(٤) جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، ص: ٣٧٩.

(٥) ذيل أقرب الموارد: سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، إيران، ١٤٠٣هـ، مادة (طرح).

وظهرت المُطَارَحَةُ في مجال التدريس، وظَهَرَ أَثَرَها، ونَفْعَها في تنشيط الأذهان ومباراة الأقران، وقد قِيْلَ: "مطارحةُ ساعةٍ خيرٌ من تكرار شهرٍ[١]".

- **مفهومُ الحِجَاجِ:**

- الحِجَاجُ لُغَةً:

الحجاجُ مِنْ حَاجَجَ؛ أي: نازَعَ بالحجَّة، ويُعرّفه ابنُ منظور: حاججْتُه، أُحَاجُّه، حِجَاجًا، ومحَاجَّةً حتّى حججته؛ أي: غلبته بالحُجج التي أدليتُ بها...، وحاجَّه محاجَّةً نازعه بالحُجَّةِ: الدَّليلُ والبُرهان[٢].

ووردَ في المعجم الكبير: "حاججت فلانًا مُحاجةً وحِجاجًا: غلبته بالحجج التي أدليت بها، وحاجَّه: خاصمه، وتحاجَّ القومُ: تخاصموا، وحجّ الخصم: غلبه بالحجة، والحجة: الدليل والبرهان، وهو ما دفع به الخصم عند الخصومة، والمحجاج: الذي يكثر الجدل"[٣].

- الحِجَاجُ اصطلاحًا:

ذكره أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) حين قال: "المُحاجة هي: مُفاعلة من اثنين مختلفَين في حُكْمَين، يُدلي كلٌّ منهما بحجته على صحة دعواه"[٤]، ويبدو لنا جليًّا أنه يقصد بالمحاجة: الحِجاج، وكلاهما مصدر للفعل (حاجّ)، ومشتركان في المعنى اللغويّ، وعلى الرغم من دقّة أبي حيّانَ، واتفاقه مع المُحْدَثِين في توصيف الحِجَاجِ، فإنه قد أغفل الأثرَ الذي يُحدِثُه في نفس المتلقّي.

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، تحقيق: إكمال الدين إحسان أوغلي، مكتبة الفرقان للتراث الإسلامي، ج: ١، ط: ١، لندن، إنجلترا، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م، ص: ٥٧٢.

(٢) لسان العرب: ابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت (لبنان)، ١٤١٤هـ، مادَّة (ح ج ج).

(٣) المعجم الكبير: مجمع اللغة العربية، ج٥، القاهرة، مطابع روز اليوسف ٢٠٠٠، ص: ٩٢، ٩٣.

(٤) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وأحمد النجولي الجمل، ج: ٤، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص: ٥٦٩.

أما الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، فقد ذَكَرَ في كتابه التعريفات تعريفًا للحجة فقال: " الحُجة ما دلَّ على صحة الدعوى، وقيل: الحجة والدليل واحد"(١).

وبالنظر في التعريفاتِ السابقة نجد أنَّ الحِجَاجَ بمعناه الاصطلاحيِّ لا يبتعد عن معناه اللغويِّ، ويمكن القولُ أَنَّ الحِجَاجَ: هو عمليةٌ لغويّةٌ بين طرفين، يقوم فيها الطرف الأول بإيراد الأدلة، والبراهين، والشواهد التي تهدف إلى إثباتِ رأيه في مسألةٍ أو قضيةٍ معينةٍ، وإبطال الرأي الآخَرِ والتأثير فيه بالإقناع والاستمالة.

- مكانةُ عِلْمِ الحِجَاجِ:

يُعَدُّ عِلْمُ الحِجَاجِ من أرفعِ العلوم وأجلِّها، وعن ذلك يقول أبو الوليد الباجي (ت: ٤٧٤هـ): "وهذا العلم من أرفعِ العلوم قدرًا، وأعظمِها شأنًا؛ لأنّه السبيلُ إلى معرفة الاستدلال وتمييزِ الحقِّ من المحال، ولولا تصحيحُ الوضع في الجدل لَمَا قامت حجةٌ، ولا اتَّضحت محجة، ولا عُلِمَ الصحيحُ من السقيم، ولا المُعْوَجُّ من المستقيمِ"(٢).

- السُّلَّمُ الحِجَاجِيُّ (Echelle argumentative):

هو علاقةٌ ترتيبيَّة للحجج، يستخدمها المُتكلِّم؛ لتحقيق غايةٍ ما، مراعيًا في ترتيبه للحجج قوَّتَها، ودلالتَها على الغرض المقصود.

- قوانينُ السُّلَّمِ الحِجَاجِيِّ:

١- قانون النَّفي: ويُسمِّيه البعضُ (قانون التبادل)، وهو مبنيٌّ على أساس: إذا كان قولٌ ما (أ) يؤدِّي إلى نتيجةٍ مُعَيَّنَةٍ (ن) فإنَّ نفيَه؛ أي: (- أ) سيُؤدِّي إلى نقيض النّتيجة (ن)، أو نفيِها؛ أي: (- ن)(٣).

وبِنَاءً على ذلك فإنَّ القولَ الذي يخدم نتيجةً، فإنَّ ضدَّه يخدم النتيجةَ المضادَّةَ.

---

(١) التعريفات: الشريف الجرجاني، دار الإيمان، الإسكندرية، مصر، ص: ٢٧.

(٢) المنهاج في ترتيب الحجاج: أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد التركي، ط: ٢، دار الغرب الإسلامي، ص: ٨.

(٣) يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: طه عبد الرحمن، ط: ١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨م، ص: ٢٧٨.

٢- **قانون القلب:** وهو مرتبط بالقانون السابق، ومتمِّمًا له، فإذا كانت الحجّتان (أ) و(ب) تؤدّيان إلى نفس النّتيجة (ن)، وكانت (ب) أقوى من (أ)، فإنَّ نقيض (أ) أقوى من نقيض (ب) في التّدليل على نقيض (ن)؛ أي: (- أ) أقوى من (- ب) للتّدليل على (- ن)[١]؛ أي: أن السُلَّمَ الحجاجيَّ للأقوال المنفيَّةِ هو عكسُ السُلَّمِ الحجاجيِّ للأقوالِ المُثْبَتَةِ.

٣- **قانون الخفض (Loi d'abaissement):**

"إذا صَدَقَ القولُ في مراتبَ مُعيَّنةٍ من السُلَّمِ، فإنّ نقيضه يصدُق في المراتب التي تقع تحتها"[٢]. فكلُّ حُجةٍ في السُلَّمِ تؤكِّدُ ما سبقها من الحُجج، وهي مرتَّبةٌ حسب قُوَّتِها لخدمة نتيجة واحدة (ن). لكنَّ نقيضَها لا يستلزم أن يدحض ما بعده، وإن استلزم ما قبله من الحجج، وهكذا.

(١) يُنْظَرُ: اللسان والميزان: طه عبد الرّحمن، ص: ٢٧٨.

(٢) اللسان والميزان: طه عبد الرّحمن، ص: ٢٧٧.

الفصل الثاني: الجانبُ التطبيقيّ (نماذجُ مختارَةٌ من فَنْقَلَاتِ ابنِ إيازٍ في باب المرفوعات: دراسةٌ نحويّةٌ في ضوء نظريةِ الحِجَاج).

الفَنْقَلَةُ الأولى- تأنيثُ الفِعْلِ المُسْنَدِ إلى مُؤَنَّثٍ.

ينقسم الاسمُ إلى مذكرٍ، ومؤنثٍ، والمؤنث: هو ما دلَّ على معنى التأنيث، وتلحقه إحدى علامات التأنيث (التاء- الألف المقصورة- الألف الممدودة)(١).

وإذا كان الفاعلُ مؤنثًا فإنَّ العربَ تُلْحِقُ به علامةً تدلُّ على تأنيث فاعله؛ وذلك لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ التذكيرُ، فإذا انتقل إلى المؤنثِ وَجَبَ وضعُ علامةٍ لذلك؛ فإذا كان الفعلُ ماضيًا ألحقْنا به تاءً تدلُّ على تأنيثِ فاعلِه، وهي غيرُ تاءِ الضمير، تقول: (قامتْ هند)، وإذا كان مضارعًا أو مستقبلًا وضعْنا تاءً في أوله، مثل: (تقومُ هندُ)(٢).

قال سيبويه: "أَدْخَلُوا التاءَ لِيَفْصِلُوا بين التأنيث والتذكير"(٣)، وهنا يؤكِّدُ ابنُ إيازٍ على هذا المعنى من خلالِ فَنْقَلَةٍ في هذه المسألةِ، فيقول عن علامةِ التأنيث:

- "فإنْ قيلَ: فَمَا الفائدةُ من إلحاقِها؟
- أجبتُ: الدلالةُ على تأنيثِ الفاعلِ، ولولاها لَوَقَعَ لَبْسٌ؛ لأنَّهم قَدْ سَمَّوا رَجُلًا بـ(هِنْدٍ)، قال الشاعر(٤):

تَجـاوزْتُ هِنـدًا رَغْبَـةً عـن قِتَالِـهِ ... إلى مَالِكٍ أعْشُو إلى ضَوْءِ مَالِكِ

وسَمَّوا امرأةً بـ(جَعْفَرٍ)، أنشد المبرِّد في (الكامل)(١):

---

(١) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل، ج:٤، مكتبة دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص: ٧٣.

(٢) يُنْظَرُ: حركة حروف المضارعة: عبد الله بن ناصر القرني، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ١١٩، السنة: ٣٥، ١٤٢٣هـ، ص ٤٥١ : ص ٤٩١.

(٣) الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج: ٢، ط: ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص: ٣٧.

(٤) البيتُ من بحر الطويل، وهو لأبي عمرو عبد الله بن جذل الطعان، يُنْظَرُ: لسان العرب: مادة (هلك)، والشاهد فيه: استخدم العرب (هند) وأطلقوها على مذكر، يُنْظَرُ: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ج: ٤، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ص: ٣٤٣.

يـــــاجَعفَرٌ يـــــاجَعفَرٌ يـــــاجَعفَرُ إنْ أَكُ دَحداحًا فأنتِ أَقصَرُ[٢]"[٣] فَانْقَضَبْ

والواقع أنَّ هذا الكلام من ابنِ إياز بحاجةٍ إلى مزيدٍ من التوضيح، وذلك على النحو التالي:

فالمذكَّرُ والمؤنَّثُ من المعاني التي تدل عليها الأسماء، ولذلك كان لا بُدَّ من وجودِ دليلٍ عليها، والأصلُ في الأسماء هو التذكير؛ فهو لا يحتاج إلى دليلٍ بخلاف التأنيث الذي هو فرع فاحتاج إلى دليلٍ عليه[٤].

وإذا كان الكلامُ ينقسم إلى اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ، فإنَّ العلامة التأنيثية إنما هي لازمةٌ للأسماء، لا الأفعال ولا الحروف، وذلك لأن الفعل إنما هو مجرد حَدَثٍ، وأصلُ وضعِه؛ إنما هو لنسبة الحَدَثِ إلى فاعله، فلا نحتاج إلى تأنيثه؛ لدلالةِ الفاعل على ذلك.

فإذا لَحِقَتْ علامةُ التأنيثِ بالفعل، فإنَّ ذلك يدلُّ على تأنيثِ فاعله لا تأنيثه هو، وهذا دليلُ أنَّ الفعلَ والفاعلَ إنما هما كالجزءِ الواحد، فهما كالمتضايفين، فكما أنَّ المضافَ يحتاج إلى المضاف إليه دائمًا، فكذلك الفعل يحتاج إلى فاعلٍ دائمًا.

ولذلك فإنَّها لا تلحقُ في حالة تأنيث المفعولِ به، لأنَّه يمكن الاستغناءُ عنه، بخلاف الفاعل[٥].

وإذا كان الفعلُ مبنيًّا للمجهولِ، والمفعول مؤنَّثًا، لَحِقَتْه التاءُ، وذلك بالحمل على الفاعل؛ لأنّه حَلَّ محلّه[١].

---

(١) يُنْظَرُ: الكامل في اللغة والأدب للمبرّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ج: ١، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ص: ١٢٥.

(٢) البيتُ من بحر الرجز، والشاهد فيه: استخدم العرب (جعفر) وأطلقوها على مؤنث، يُنْظَرُ: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٨٧.

(٣) قواعد المطارحة في النحو لابن إيازٍ البغدادي (ت: ٦٨١هـ)، تقديم وتحقيق: يس أبو الهيجاء، وشريف عبد الكريم النجار، وعلي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الآردن، ٢٠١١م/ ١٤٣٢هـ، ص: ١٠٦.

(٤) يُنْظَرُ: شرح المفصل لابن يعيش، ج:٣، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص:٣٥٢.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، ج: ١، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ص: ٣٩٦.

وإذا كان الأمرُ على ما ذُكِرَ، فإنَّ حقَّ التاءِ ألَّا تلحقَ بالفعلِ؛ لأنَّ معناها في الفاعل، فكان السؤالُ عن علَّة وجودِها؟[٢]

والجوابُ عن هذا بأنَّ العربَ في كلامها قد تَذْكُرُ الاسمَ المؤنَّثَ، وتقصد به مذكّرًا، وتُطْلقه عليه، وقد تَذْكُرُ الاسمَ المذكَّرَ، وتقصد به مؤنّثًا؛ مِمَّا يُحْدِثُ لَبْسًا عند المستمِع، فوُضِعَت العلامةُ للدلالةِ على نوعِ الفاعل، ودفعِ اللبس.

ومِن ذلك قولُ الشاعر في البيت الأول: (تَجَاوزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عن قِتَالِهِ)، فإنَّ (هِنْدًا) اسمٌ مؤنث، ولكنه أُطْلِقَ على رَجُلٍ، بدليل عَوْدِ الضميرِ عليه مُذَكَّرًا، ولولا الضميرُ لَمَا عَرَفْنَا ذلك[٣].

وفي البيت الثاني، قال الشاعر: (ياجَعْفَر)، واعتادت العربُ على إطلاقِه على مُذَكَّرٍ، ولكن في هذا البيت قُصِدَ به مؤنّثًا، بدليلِ عودة الضمير عليه مؤنَّثًا، والأمثلة على ذلك كثيرة.

المقاربةُ الحِجَاجِيَّةُ:

اتَّفق النحاةُ على إلحاقِ علامةِ تأنيثٍ للفعلِ المسند إلى فاعلٍ مؤنّثٍ، ولَمْ يَجْرِ خلافٌ في ذلك، وفي هذه الفَنْقَلَةِ أراد ابنُ إيَازٍ –رَحِمَه الله– أنْ يبيِّنَ العلة من ذلك، فذَكَرَ أنَّ الأصلَ هو التذكيرُ، والتذكيرُ لا يحتاج إلى علامةٍ، فإذا عَدَلْنَا عن الأصلِ احتجْنا إلى دليلٍ، وهناك من الأسماء ما لا دلالة فيه على التأنيث أو التذكير، فوجب إلحاقُ العلامةِ لِئَلَّا يلتبسَ المذكَّرُ بالمؤنَّثِ، واستدلَّ ابنُ إيَازٍ على هذه الفَنْقَلَةِ بالأدلةِ المسموعةِ عن العرب، والتي تدلُّ على أنَّه قد يُسَمَّى المذكَّرُ بالمؤنَّثِ، والمؤنَّثُ بالمذكَّرِ؛ مِمَّا يؤدّي إلى التباسٍ في المعنى، وهذا غيرُ مقبولٍ.

الفَنْقَلَةِ الثانيةُ– الإخبارُ بظرفِ الزمانِ عن الجُثَّةِ.

---

(١) يُنْظَرُ: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص:١٩١.

(٢) هذا هو موضع التساؤل في الفنقلة.

(٣) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل، ج:٤، مكتبة دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص: ٧٣.

تتكوّن الجملة الاسمية من مبتدإٍ وخبرٍ، وكلاهما مرفوع حكمًا. فالمبتدأ: (هو الاسمُ المجرَّدُ عن العوامل اللفظية للإسناد)[١]، أمَّا الخبر فهو الجزءُ المتمِّمُ الفائدة مع المبتدأ. وله عدة أنواع: الأول، المفرد، نحو: الله ربنا، والثاني، الجملة، وهي قسمان(اسمية – فعلية)، والثالث، شبه الجملة: الظرف (زمان – مكان)، والجار والمجرور.

وإذا كان المبتدأُ جُثَّةً، ففي وقوعِ الخبرِ ظرفَ زمانٍ خلافٌ بين العلماء، قال ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ):

ولا يكـــون اســـمُ زمـــانٍ خبـــرًا عَـــنْ جُثَّـــةٍ وإن يُفِـــدْ فَـــأَخْبِرَا[٢]

وقد تناول ابنُ إيَازٍ –رَحِمَه اللهُ– هذه المسألةَ في صورة فَنْقَلَةٍ عند حديثه عن قولِ الشاعر:

لَـنِعْمَ الْفَتَـى أَضْـحَى بَأَكْنَـافِ حَائِـلٍ غَـدَاةَ الـوَغَى أُكْـلَ الرُّدَيْنِيَّـةِ السُّـمْرِ[٣]

فَقَالَ:

- "فَإِنْ قُلْتَ: أيجوزُ أنْ يكونَ حَالًا من الضميرِ الذي في قوله: (بَأَكْنَافِ حَائِلٍ)؟
- أَجَبْتُ: لا يجوزُ؛ لأنَّ ذلك الضميرَ ضميرُ جُثَّةٍ، وظروفُ الزمانِ لا تكونُ أخبارًا عن الجُثَثِ، وكذلك أيضًا لا تكونُ صفاتٍ لها، ولا صِلاتٍ، ولا أحوالًا منها"[٤].

والواقع أنَّ هذا الكلامَ مِنِ ابنِ إيَازٍ بحاجة إلى مزيدٍ من التوضيح والتفصيل، وذلك على النحو التالي:

---

(١) شرح قطر الندى لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: ١١، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٦٣م، ص: ١٢٨.

(٢) متن ألفية ابن مالكٍ لابن مالكٍ، ط: ٦، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٤٢٢هـ/ ٢٠١١م، البيت رقم: (١٢٤).

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبةٍ. يُنْظَرُ: الأمالي في لغة العرب لأبي علي القالي البغدادي، ج: ٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ص: ١٠٥، وديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، التبيان في شرح الديوان، ج: ١، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص: ٩١، والشاهد فيه: جوازُ الإخبارِ بظرف الزمان عن الجُثَّةِ، والراجحُ عدمُ الجواز.

(٤) قواعد المطارحة في النحو، ص: ٣٦٠.

فقد تناول ابنُ إيَازٍ في هذه المسألةِ إعرابَ (غَدَاةَ الوَغَى)، وذكر أنه لا يجوز إعرابُها حالًا من الضمير المستتر في قوله: (بَأكْنَافِ حَائِلٍ)؛ لأن الضمير هو ضميرُ ذاتٍ، أو جُثَّةٍ، وظروفُ الزمان لا تكون خبرًا، أو حالًا عن جُثَّةٍ.

والمقصود بالذات أو الجثة: "هو ما يدلُّ على شيءٍ له حجمٌ مِن إنسان أو غيره"[١]. بمعنى أن يكون جوهرًا وليس بعرضٍ، مثل: زيد، والهلال، ويطلق عليها جثة؛ لأنها تدرك بالحواس. أمَّا اسمُ الزمان: فهو ما يدل على وقت، مثل: يوم، وليلة، وشهر، وساعة[٢].

والفارق بين ظرفِ الزمانِ والجثَّةِ أنَّ ظرف الزمان إنما هو أحداث تنقضي، والجثة موجودة فلا فائدة[٣] في الإخبار عنها بذلك، وقد ذكر النحاة أن ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الذات إلا إذا أفاد، فإن لم يُفِدْ فلا يجوز، أما إذا كان خبرًا عن معنًى فإنه يجوز بلا خلافٍ، و مثلُ الخبر في ذلك الحالُ، والصفةُ، والصلةُ.

والغرض من الخبر: هو إفادة المخاطب، وما لا فائدة فيه لا يجوز استعماله في الكلام[٤].

وإذا سُمِعَ من العرب ما يدل على ورود ظرف الزمان خبرًا عن جثةٍ، فإنهم يلجأون إلى التأويل، واختار هذا الرأي البصريون، وذلك على حذفِ مضافٍ، ففي نحو: (الهلالُ الليلة) فإن تقدير الكلام: (موعد الهلال الليلة) أو (طلوع الهلال الليلة).

ويرى البعض أنه لا نحتاج إلى تأويل مضاف، لأن الفائدة حاصلة بدون تأويل.

قال ابنُ مالك في ألفيته:

وَلَا يَكُــوْنُ اسْــمُ زَمَــانٍ خَبَــرًا عَــنْ جُثَّــةٍ وَإِنْ يُفِــدْ فَــأَخْبِرَا[٥]

ووافقَ ابنُ السرَّاجِ سيبويهِ (ت: ١٨٠هـ)[١]، والمبرِّدَ (ت: ٢٨٥هـ)[٢] في هذه العلة، وهو مذهبُ جمهور البصريين، وكذلك ابنُ عقيلٍ (ت: ٧٦٩هـ) في شرحه على الألفية[٣] يتفق معهم معهم في ذات العلة.

(١) النحو المصفى: محمد عيد، مكتبة الشباب، ص: ٢١٥.

(٢) يُنْظَرُ: قواعد المطارحة، ص: ١٤٠.

(٣) يُنْظَرُ: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن سليمان إسماعيل، ومحمد إبراهيم البنا، ج: ٢، ط: ١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص: ٢٣.

(٤) قال ابن مالك في ألفيته: وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ.

(٥) ألفية ابن مالك، البيت رقم: (١٠٧).

المُقَارَبَةُ الحِجَاجِيَّةُ:

في هذه الفَنْقَلَةِ أراد ابنُ إِيَازٍ –رَحِمَهُ اللهُ– أنْ يبيِّنَ قاعدةً اتفق عليها النحاةُ، وهي عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن المبتدإِ الجثة، واستدلّ على كلامه بدليل سماعي، وهو البيت الشعري، وما ورد عن العرب بخلاف ذلك، فإنهم يلجأون إلى تأويله، بشرط حدوث الفائدة.

الفَنْقَلَةُ الثالثةُ– الإخبارُ بالحَدَثِ عَنِ الذَّاتِ.

مِن الأفعال التي تعمل عمل كان وأخواتها، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، أفعالُ المُقَارَبَةِ، ويُشترط في خبرِها أن يكون جُملةً فِعليّةً، وهي ثلاثة أقسام: أفعال الرجاء، والمقاربة، والشروع.

ومِن هذه الأفعال (عسى) وتفيد الرجاء، واختلف النحاة: هل هي فعلٌ أم حرفٌ؟ فذهب جمهور النحاة إلى أنها فِعلٌ بدليل اتصال ضمائرِ الرفع بها، وذهب ثعلبٌ (ت: ٢٩١هـ)، والزجاجُ (ت: ٣١١هـ)، وابنُ السرَّاجِ (ت: ٣١٦هـ) إلى أنها حرفٌ(٤).

قال ابنُ إِيَازٍ –رَحِمَهُ اللهُ–: "فالناقصةُ: ترفعُ وتنصبُ، لكنَّ خبرَها يكونُ (أَنْ) مع الفعلِ، نحو: (عسى زيدٌ أَنْ يقومَ)، وَوَجَبَ ذلك تقريبًا لمعناها في الطمع؛ إذ لا يكون إلا في المستقبل، فعبَّروا عنه بما يطابقه.

- فإِنْ قِيْلَ: (زيدٌ) مفهومُه شخصٌ، و(أَنْ يقومَ) حَدَثٌ، فكيف أُخْبِرَ به عنه؟
- أَجَبْتُ: بأَنَّ أَبَا عليٍّ نَصَّ في قَصْرِيَّاتِه على حذفِ المضافِ منه، كأنّه قال: (عَسَى زَيْدٌ ذَا القيامِ)، وجَعَلَه بعضُهم فاعلًا ومفعولً، وقَدَّرَه بـ(قَارَبَ زيدٌ القيامَ)"(٥).

والواقع أنّ هذا الكلامَ مِن ابنِ إِيَازٍ –رَحِمَهُ اللهُ– بحاجةٍ إلى مزيدٍ من التفصيل والتوضيح، وذلك على النحو التالي:

---

(١) يُنْظَرُ: الكتاب: ١/ ٦٩.

(٢) يُنْظَرُ: المقتضب: ٣/ ٢٧٤.

(٣) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٤.

(٤) يُنْظَرُ: الجني الداني في حروف المعاني للمراديّ، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص: ٤٦١، ويُنْظَرُ أيضًا: المغني في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ج: ١، ط: ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٩م، ص: ١٢٢.

(٥) قواعد المطارحة المطارحة في النحو، ص: ٦٩.

الأصلُ في الخبر أن يكون اسمًا، ولا يجوز أن يكون فِعلًا؛ لأنَّ الفعلَ إنما هو حَدَثٌ، وإذا أخبرت عن الاسم بفعل مضارع جاز ذلك للشبهِ بين الفعل المضارع وبين الاسم من جهة التأويل(١).

وقد اشترط النحاةُ في (عسى) أنْ يكونَ خبرُها فعلًا مضارعًا مسبوقًا بـ(أَنْ)، وتُؤَوَّلُ (أَنْ) مع الفعل المضارع بمصدرٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [سورة المائدة: ٥/ ٦٧]، وذَكَرَ ابنُ عقيلٍ أنَّ اقترانَ خبرِ (عَسَى) بـ(أَنْ) كثيرٌ، وتجرُّدَه منها قليلٌ، قال: " وهذا مذهب سيبويه"(٢)، واستشهد بقولِ العرب: (عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤسًا)(٣)، قال: "هذا مثلٌ من أمثالِ العرب أَجْرَوا فيه (عَسَى) مُجْرَى (كان)(٤)، واشتُرِطَ اقترانُ خبرها بـ(أنْ)؛ لإرادةِ الدلالةِ على الاستقبالِ؛ لأنَّ (أنْ) تُخلصُ الفعلَ للاستقبال"(٥).

إنَّ الخبرَ وهو المصدر المُؤَوَّل (حَدَثٌ)، واسمُ (عَسَى) (ذَاتٌ)، فكيف أُخْبِرَ عَن (الذّاتِ) بـ(الحدثِ)؟ وهذا ما عالجَه ابنُ إيازٍ من خلالِ الفَنْقَلَةِ.

والجوابُ عن هذا السؤال من عدة أوجه:

الأول: أنَّ الكلام علي تقدير مضافٍ إما في الاسم، أو في الخبر، فإذا قلت: (عسى زيدٌ أنْ يخرجَ)، فكأنك قُلْتَ: (عسى حال زيدٍ أنْ يخرجَ)، أو (عسى زيدٌ صاحب الخروج)، وبذلك تكون قد أخبرتَ عن اسمِ الذاتِ باسمِ ذاتٍ، أو عن المعنى باسم معنًى(٦).

وقد اختار ابنُ إيَازٍ هذا الرأيَ؛ لِقُوَّتِه، ونَسَبَه إلى أبي عليٍّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ) فقال: "كأنه: عَسَى زيدٌ ذا القيامِ"(٧).

---

(١) الشبه بين الاسم والفعل المضارع تناوله ابن إياز في كتابه (قواعد المطارحة) ص:٣٣.

(٢) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٦٦.

(٣) مجمع الأمثال للميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج: ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص ١٧.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٥٨.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) يُنْظَرُ: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج: ٢، ط: ١، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص: ٣٠٢.

(٧) قواعد المطارحة في النحو، ص: ٦٩.

الثاني: أنَّ المصدرَ في تأويل صفةٍ، فإذا قُلْتَ: (عسى زيدٌ أَنْ يقومَ)، فكأنك تقولُ: (عسى زيدٌ قائمًا)[١].

الثالث: أنَّ الفعلَ المقترنَ بـ(أَنْ) يُشبه المفعولَ، وليس خبرًا كخبرِ (كان)، ويكون المعنى المقصود: (قارب زيدٌ الخروجَ، أو القيامَ)، ثم تغير المعنى من المقاربة إلى الرجاء بإفادة (عسى) للرجاء[٢].

الرابع: أنَّ (أَنْ) ليست مصدريةً، بل هي زائدةٌ، فكأنك قُلْتَ: عسى زيدٌ يقوم، وهذا الرأي هو أضعفُ الآراء؛ وذلك لأنّها لو كانت زائدةً، لَمَا عَمِلَتِ النصبَ، وجاز إسقاطُها من الكلام. وقد نسبَ ابنُ إِيَازٍ هذا الرأيَ إلى شيخه سعدِ الدين الجُذَامِيِّ عن الشيخِ التَّقِيِّ[٣].

الخامس: أن يكون ذلك من قبيل المبالغة، وذلك بأن تجعل (العين) هو: الحدث نفسه، قال ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): "إذا وُصِفَ بالمصدر، صار الموصوفُ كأنه في الحقيقةِ مخلوقٌ من ذلك الفعل"[٤]. وقال الرضيُّ: "ولكون واحدٍ من المبتدأ والخبر معنًى، والآخر عينًا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين كأنه هو"[٥].

المُقَارَبَةُ الحِجَاجِيَّةُ:

في هذه الفَنْقَلَةِ تَعَرّضَ ابنُ إيازٍ لحُكْمِ الإخبار عن الذات بالحدث، فبدأ بالتأصيل لأحكام أفعال المقاربة، ثم انتقل إلى تعليل جواز الإخبار عنها بالحدث مع مخالفة ذلك للأصل، ثم قام بسرد الآراء في ذلك مرتَّبةً من الأقوى إلى الأضعف، وممثِّلا بما يوضّحُ المعنى المقصود، ويرسِّخُه في نفس السامع.

(١) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٦.
(٢) قواعد المطارحة في النحو، ص: ٦٩.
(٣) المحصول في شرح الفصول لابن إيازٍ البغدادي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، ج: ١، ط:١، دار عمار، عمان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ص: ٣٩٧.
(٤) الخصائص لابن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ج: ٣، عالم الكتب للطبع والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م، ص: ٢٥٩.
(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ١٠٣.

الخاتمة:

الحَمْدُ للهِ الذي بنعمتِه تَتِمُّ الصالحاتُ، والصّلاةُ والسّلامُ على خَاتمِ النَّبيِّينَ والمُرسَلِينَ، وعلى آلهِ وصحبِه الطيِّبينَ الطّاهرِينَ، وَبَعْدُ:

فَبَعْدَ هذه الجولةِ الماتعةِ مع (ابنِ إيَازٍ)، في كتابِه (قواعد المطارحة في النَّحْوِ)، وفَنْقَلَاتِه المميَّزَةِ في بابِ المرفوعاتِ نَخْلُصَ إلى مجموعةٍ من النتائجِ والحقائقِ، يُمْكِنُ أنْ نُسَجِّلَ أهَمَّها في النقاطِ التاليةِ:

أوّلا- إنَّ ابنَ إيازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- استطاع -وبنجاحٍ- توظيفَ الحِجَاج في إيصالِ فكرته إلى طلابه، وترسيخ القاعدة والتدريب عليها.

ثانيًا- أسلوبُ الفَنْقَلَةِ هو أسلوبٌ تعليميٌّ مبنيٌّ على الحِجَاجِ وآليَّاتِه، ويعتمد على تَخَيُّلِ مستمِعٍ له، يناقشُه ويحاورُه، ويُوَجِّهُ الأدلّة إليه مِن خلال محاوراته.

ثالثًا- صاغَ ابنُ إيازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- إجاباتِه مستخدمًا الاستدلالَ بأكثرَ مِن دليلٍ، ومرتبًا إياها حسب قُوَّتِها، وفاعليتها في إثباتِ ما ذَهَبَ إليه، أو نفيِه.

رابعًا- إنَّ ابنَ إيَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- لَمْ يَقِفْ في كثيرٍ من المسائلِ عند حَدِّ العرضِ للمسألة، بل يتجاوزُ ذلك إلى المناقشة الجادة، ويقدِّمُ تصوُّرَه الخاصَّ للمسألةِ.

خامسًا- نَوَّعَ ابنُ إيازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- في صِيَغِ الفَنْقَلَةِ في كتاب (قواعد المطارحة في النحو)، من ذلك: (فَإِنْ قِيلَ: كذا ...، أَجَبْتُ: ...)، و(فَإِنْ قُلْتَ: كذا ...، أَجَبْتُ: ...).

سادسًا- تَمَيَّزَ ابنُ إيازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- بطريقةِ عرضٍ، ومناقشةٍ للآراءِ، تسمحُ للمتلقِّي بالمتابعة، وتمنحُه فوائدَ عديدةً منها:

- أنّها تعرّفنا تفسيراتِ النحاة، وتصوراتِهم في العديد من الظواهر.
- أنّها تمكّننا من معرفة الرؤى، والنظريات في أصولها.
- أنّها تُوقِفُنا على الجديد من خلال تنوُّع الأمثلة، والشواهدِ.

إلى غيرِ ذلك من فوائدَ يمكننا استقراؤها من دراسة أسلوب الفَنْقَلَةِ في هذا كتاب (قواعد المطارحة في النحو) لابنِ إيازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-.

والحمدُ للهِ الذي هَدَانا لهذا، وما كُنَّا لِنهتديَ لولا أنْ هَدَانا اللهُ.

قائمة المصادر المراجع:

أولا- المصادر:

١- قواعد المطارحة في النحو لابنِ إيازٍ البغداديِّ (جمال الدين الحسين بن بدر، ت:٦٨١هـ)، تحقيق: يس أبو الهيجاء، وشريف عبد الكريم النجار، وعلي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ٢٠١١م/ ١٤٣٢هـ.

ثانيًا- المراجع:

٢- الأصول في النحو لابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

٣- الأمالي في لغة العرب، لأبي عليٍّ إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر.

٥- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط:١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٦- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وأحمد النجولي الجمل، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، ط:١، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٩- التعريفات للجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الإيمان للتراث، الإسكندرية، مصر.

١٠- تاريخ علماء المستنصرية: ناجي معروف، ط:١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م، ص:٢٤١هـ.

١١- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٢- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.

١٣- جواهر الألفاظ لأبي الفرج قدامة بن جعفر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٢م.

١٤- حركة حروف المضارعة: عبد الله بن ناصر القرني، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٩)، السنة (٣٥)، ١٤٢٣هـ، ص ٤٥١: ص ٤٩١.

١٥- الخصائص لابن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطبع والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

١٦- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، التبيان في شرح الديوان، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٧- ذيل أقرب الموارد: سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، إيران ١٤٠٣هـ.

١٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط:١، دار ابن كثير، دمشق، بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٩٩٨م.

٢٠- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب لرضيّ الدين الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط:١، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢١- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج:١، ط:٢٠، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٢- شرح قطر الندى لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:١١، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، لبنان ١٩٦٣م.

٢٣- شرح المفصل لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبي بالقاهرة.

٢٤- علة الحمل عند ابن إياز البغدادي في كتابه (قواعد المطارحة في النحو)، د: علي نجار محمد حسن، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، العدد ٤٣، ٢٠٢٣م، ص ٥٣٩: ص ٦١٤.

٢٥- الفَنْقَلَةُ مواضعُها وصِيَغُها في النحو العربيّ: د. عبد المقصود محمد الخولي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٣٩، الرسالة ٥٢١، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، يونيو ٢٠١٩، ص ٩: ص ١٢٢.

٢٦- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط:٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، تحقيق: إكمال الدين إحسان أوغلي، مكتبة الفرقان للتراث الإسلامي، ط:١، لندن، إنجلترا ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م.
٢٨- الكامل في اللغة والأدب للمبرِّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
٢٩- لسان العرب لابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت (لبنان) ١٤١٤هـ.
٣٠- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: طه عبد الرحمن، ط:١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨م.
٣١- مباحث في علوم القرآن: صبحي الصالح، ط:١٠، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٧م.
٣٢- متن ألفية ابن مالك لابن مالك الأندلسي، ط: ٦، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ١٤٢٢هـ/ ٢٠١١م.
٣٣- مجمع الأمثال للميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٣٤- المحصول في شرح الفصول لابنِ إيازٍ البغداديِّ (جمال الدين الحسين بن بدر، ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
٣٥- المعجم الكبير: مجمع اللغة العربية، القاهرة، مطابع روز اليوسف ٢٠٠٠م.
٣٦- المغني في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ط:١، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، العراق ١٩٩٩م.
٣٧- المقتضب للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد، ت: ٢٨٥ هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٣٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن سليمان إسماعيل، ومحمد إبراهيم البنا، ج:٢، ط:١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٣٩- المنهاج في ترتيب الحجاج لأبي الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد التركي، ط:٢، دار الغرب الإسلامي.
٤٠- النحو المصفى: محمد عيد، مكتبة الشباب.
٤١- الوافي بالوَفَيَات للصَّفَدِيّ (صلاح الدين خليل بن أيبك، ت: ٧٦٤هـ) طالعه: يحيي بن حجي الشافعيّ ابن أيبك الصَّفَدِيّ أحمد بن مسعود، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفي، ط:١، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.